اتجاهات السوق : يونيو 2017

استقرار أحجام التداول

تظهر قيمة التداول في سوق الأسهم السعودي، التي واجهت انخفاضا مستمرا خلال الفترة من يناير الى مايو 2017، بعض مؤشرات الاستقرار. ورغما عن بداية شهر رمضان المبارك في مايو 2017، وهي الفترة التي عادة ما تكون فيها أحجام التداول منخفضة، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة في سوق تداول 65 مليار ريال تقريبا وكانت بذلك مماثلة لقيمة التداول في أبريل 2017. بيد أن قيمة التداول في سوق تداول للعام حتى تاريخه ، كانت منخفضة بنسبة 37% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي وأقل بنسبة 44% من متوسطها للفترة الطويلة (الست سنوات الأخيرة). وبالنسبة لملكية المؤسسات المالية المؤهلة، التي بدأت تحرز تقدما في مارس 2017 (يعزى ذلك بدرجة كبيرة الى التحول من صفقات المبادلة ، كما ناقشنا ذلك في تقريرنا حول اتجاهات السوق في مايو 2017) ، فإنها مستمرة في الارتفاع. وكما في مايو 2017، فقد بلغت نسبة ملكية المؤسسات المالية المؤهلة 0.34% من السوق (0.29% في أبريل) ، وهي لا تزال تعتبر منخفضة بالأرقام المطلقة ولكنها هامة اذا أخذنا في الاعتبار أنها محسوبة من قاعدة مقارنة منخفضة. اننا نعتقد أن ملكية المؤسسات المالية المؤهلة، سوف تحقق مزيدا من الزخم اذا قرر مؤشر ام اس سي أي وضع الأسهم السعودية في قائمة الأسهم التي ستخضع لمراقبته تمهيدا لإدراجها في مؤشر ام اس سي أي ايه ام المتوقع في 2019/2018. ومن المحتمل الافصاح عن قرار ام اس سي أي في 20 يونيو 2017.علاوة على ذلك ، فقد استمر قطاع المؤسسات الرئيسي في السوق السعودي – ونقصد بذلك صناديق الاستثمار السعودية – أيضا في الحصول على نسبة مقدرة من الملكية في السوق، ويتوافق ذلك مع الاتجاه الرئيسي المتمثل في تحول ملكية السوق من قطاع التجزئة الى قطاع المؤسسات، والذي بدأ في التطور منذ الأربع سنوات الأخيرة. وتشير دراستنا حول أوضاع القطاعات في السوق ، الى أن القطاعات التي تحظى برغبة كبيرة من قبل المستثمرين (نظرا لارتفاع أسعار أسهمها وقيمة التداول الأعلى من المتوسط) في الثلاثة أشهر الأخيرة، كانت هي قطاعات البنوك والقطاعات الموجهة للمستهلكين / الدفاعية مثل التجزئة ، المواد الغذائية ، الرعاية الصحية ، وأيضا صناديق الاستثمار العقارية المتداولة. وعلى عكس ذلك ، فقد كانت القطاعات التي شهدت رغبة منخفضة من المستثمرين هي قطاعات المواد (البتروكيماويات والإسمنت) ، والتأمين ، والسلع الرأسمالية وقطاع الاستثمار والتمويل.

(أ) التذبذب في قيمة تداول صناديق الاستثمار العقارية المتداولة بدأ يأخذ وضعا طبيعيا: كما أوضحنا في تقريرنا لشهر مايو 2017 حول اتجاهات السوق ، فقد كانت أحجام التداول في صناديق الاستثمار العقارية المتداولة ، متذبذبة بدرجة كبيرة. وقد شكلت قيمة التداول لثلاثة من هذه الصناديق المدرجة في السوق ، نسبة تصل الى 20% من اجمالي قيمة التداول في سوق الأسهم السعودي في بعض أيام التداول.

واجمالا ، فقد شكلت قيمة التداول لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة ، 10%+ من اجمالي قيمة التداول لتاسي في 15 يوم تداول ، وذلك لعام 2017 حتى تاريخه. هذا، رغما عن أن الرسملة المشتركة لجميع صناديق الاستثمار العقارية المتداولة تبلغ حاليا 1.7 مليار ريال من اجمالي رسملة السوق، مقابل رسملة السوق لجميع الأسهم الحرة المتاحة للتداول التي تبلغ 680 مليار ريال. إننا لا نزال نعتقد أن الرغبة المرتفعة حاليا في صناديق الاستثمار العقارية المتداولة ، من المحتمل أن تشير الى ميل المستثمرين تجاه الأصول ذات العائدات المستقرة في ظل بيئة السوق الحالية.

(ب) ملكية صناديق الاستثمار السعودية / المؤسسات المالية المؤهلة ، مستمرة في الارتفاع: حققت صناديق الاستثمار السعودية حصة ملكية في السوق بلغت 240 نقطة أساس خلال السنة الأخيرة وحدها (من حصة بلغت 3.2% في مايو 2016 الى 5.6% في مايو 2017). وقد حدثت معظم المكاسب لصناديق الاستثمار السعودية ، في الفترة من أكتوبر – ديسمبر 2016 (200 نقطة أساس). وظلت حصة ملكية المؤسسات المالية المؤهلة منخفضة وبلغت 0.34% فقط في نهاية مايو 2017، ولكنها لا تزال تمثل قفزة كبيرة من مستوى 0.12% كما في نهاية فبراير 2017. ان قرار ام اس سي أي بوضع الأسهم السعودية تحت المراقبة ، سوف يكون محفزا لزيادة حصة ملكية المؤسسات المالية المؤهلة بشكل أسرع في المستقبل.

(ج) النقاط الرئيسية المستنتجة من تفضيلات المستثمرين للقطاعات: كانت القطاعات التي تحظى برغبة كبيرة من قبل المستثمرين (من حيث ارتفاع السعر وقيمة التداول على حد سواء)، هي البنوك (بسبب نشاط الاندماج والاستحواذ)، القطاعات الموجهة للمستهلكين والقطاعات الدفاعية (التجزئة، المواد الغذائية ، الاتصالات والرعاية الصحية)، و صناديق الاستثمار العقارية المتداولة ، نظرا لتدفقاتها النقدية وأرباح أسهمها التي يمكن التنبؤ بها. إن تفضيلات المستثمرين للقطاعات في الثلاثة أشهر الأخيرة ، تشير ضمنا الى أن مجالات تركيز المستثمرين ، كانت تستند الى اختيار الأسهم على أساس أداء الشركات ومقوماتها الأساسية وليس على الأوضاع الاقتصادية الكلية (بشكل أساسي في أسهم قطاع المستهلكين) ، بالإضافة الى بعض التداولات التي تدعمها الأخبار.

الملكية السوقية: الرابحين/الخاسرين منذ اغسطس 2015

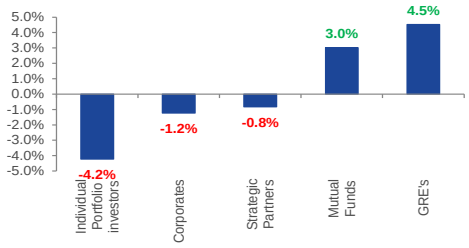

المصدر: تداول، الراجحي المالية

ملكية المؤسسات مستمرة في الارتفاع

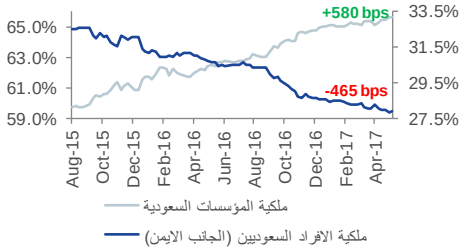

المصدر: تداول، الراجحي المالية

Mazen Al-Sudairi
Head of Research
Tel +966 11 2119449
alsudairim@alrajhi-capital.com

Nivedan Reddy Patlolla, CFA
Senior Research Analyst
Tel +966 11 2119423
patlollan@alrajhi-capital.com

إخلاء من المسؤولية فضلا راجع وثيقة الإخلاء من المسؤولية في نهاية التقرير

الاتجاهات الرئيسية

استقرار أحجام التداول

تظهر قيمة التداول في سوق الأسهم السعودي، التي واجهت انخفاضا مستمرا خلال عام 2017 حتى تاريخه ، علامات استقرار. ورغما عن بداية شهر رمضان المبارك في مايو 2017، وهي الفترة التي عادة ما تكون فيها أحجام التداول منخفضة ، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة في سوق تداول 65 مليار ريال تقريبا وكانت بذلك مماثلة لقيمة التداول في أبريل 2017. وكانت قيمة التداول في سوق تداول للعام حتى تاريخه ، منخفضة بنسبة 37% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي وأقل بنسبة 44% من متوسطها للفترة الطويلة (الست سنوات الأخيرة).

شكل1: متوسط قيمة التداول اليومية في تاسي ، أقل من المتوسط للمدى البعيد لفترة ممتدة من الزمن

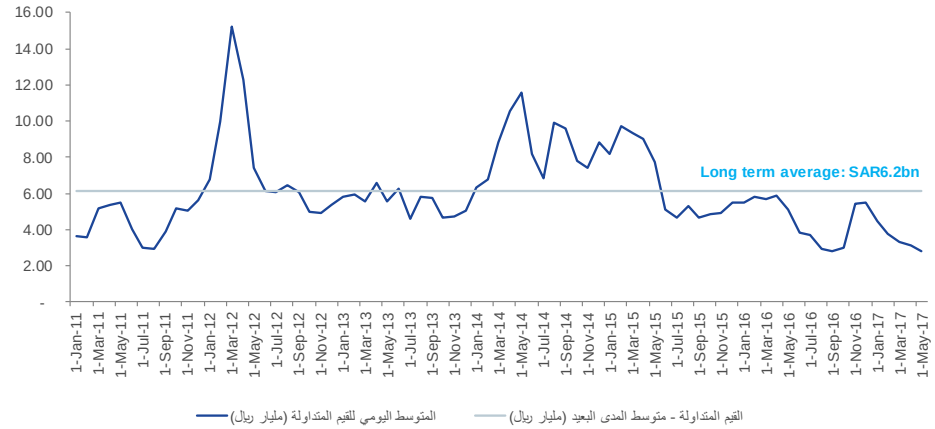

المصدر: تداول، الراجحي المالية.

وبعد استبعاد صناديق الاستثمار العقارية المتداولة، فقد انخفضت قيمة التداول بنسبة 40% على أساس سنوي : من المهم استبعاد قيمة التداول في صناديق الاستثمار العقارية المتداولة من قيمة التداول في تاسي وذلك للوصول الى مقارنة على أساس سنوي استنادا الى أسس مماثلة، نظرا لأن أول صندوق استثمار عقاري متداول ، تم ادراجه فقط في نوفمبر 2016.وبعد استبعاد قيمة التداول لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة ، سنجد أن قيمة التداول لتاسي للعام حتى تاريخه بنسبة 40% على أساس سنوي تقريبا ، أي أقل من الانخفاض بنسبة 37% باستخدام قيمة التداول بما فيها الصناديق المذكورة.

وكما أوضحنا في تقاريرنا السابقة، يمكن أن يرتبط المستوى المرتفع لملكية المؤسسات ، بانخفاض نشاط التداول، نظرا لأن المؤسسات تميل لأن تكون لديها حصة أقل في المحفظة (على أساس سنوي) ، تبلغ 0.13 مرة من قيمة المحفظة بينما تبلغ هذه الحصة 2.05% للأفراد السعوديين.

شكل2: التحول في ملكية الأسهم من الأفراد الى المؤسسات، الذين تنخفض قيمة التداول لديهم ، ربما يؤدي الى أحجام تداول منخفضة

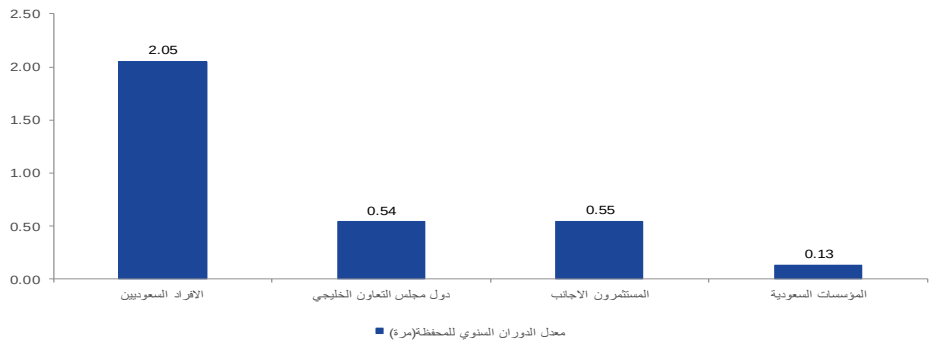

المصدر: تداول

إخلاء من المسؤولية فضلا راجع وثيقة الإخلاء من المسؤولية في نهاية التقرير

شكل3: الافراد السعوديون: معدل دوران المحفظة

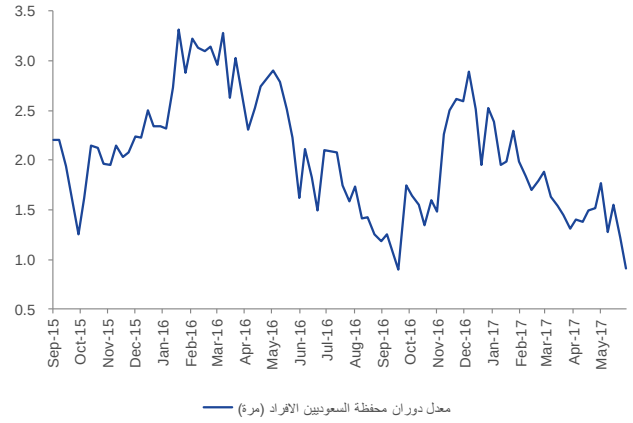

المصدر: تداول

شكل4: المستثمرون الاخرين: معدل دوران المحفظة

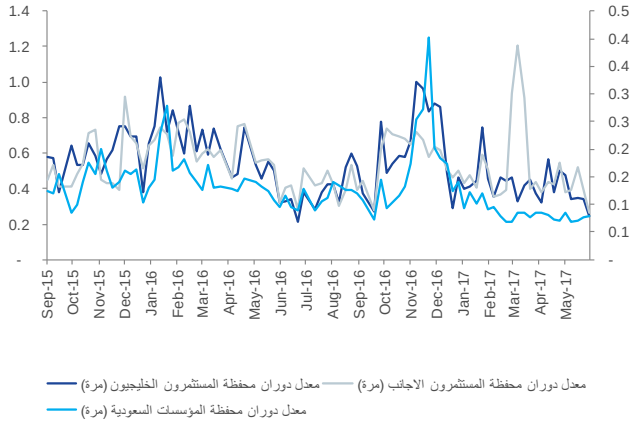

المصدر: تداول

يرجى الاطلاع على القسم التالي حول اتجاهات ملكية الأسهم ، للحصول على مزيد من التفاصيل حول الكيفية التي تحصل بها المؤسسات على حصة مرتفعة من الملكية على حساب المستثمرين الأفراد .

التذبذب في قيمة التداول لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة بدأ يأخذ وضعه الطبيعي

كانت قيمة التداول لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة متذبذبة جدا خلال الفترة من فبراير الى مستهل مايو 2017. وقد شكلت قيمة التداول لثلاثة من هذه الصناديق المسجلة ، أكثر من 20% من اجمالي قيمة التداول في سوق تداول في بعض أيام التداول. واجمالا، فقد كانت قيمة التداول لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة ، تشكل نسبة 10%+ من اجمالي قيمة التداول للسوق في 15 عشر يوما من أيام التداول لعام 2017 حتى تاريخه. وقد حدث هذا رغما عن حقيقة أن رسملة السوق المشتركة لصناديق الاستثمار العقارية الثلاثة مجتمعة ، تبلغ 1.7 مليار ريال مقابل 680 مليار ريال لرسملة السوق للأسهم الحرة المتاحة للتداول. بيد أن التذبذب بدأ في الوقت الراهن ، يظهر علامات للعودة للوضع الطبيعي اذ لم تتجاوز قيمة التداول لهذه الصناديق نسبة 10% من اجمالي قيمة التداول لتاسي منذ الأسبوع الثاني من مايو 2017 (أنظر الشكل 5).

وقد أدت اضافة صندوق جدوى ريت الحرمين أيضا الى زيادة مساهمة قيمة التداول لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة، الى 6.1% خلال الفترة من فبراير الى بداية مايو 2017 ، مقابل 5.7% للفترة من أبريل الى أبريل 2017 (تم تسجيل صندوق جدوى ريت في 30 أبريل 2017). وثمة مؤشر اخر وهو أنه رغما عن انخفاض مستوى التذبذب الكلي خلال أسابيع التداول الأربعة الأخيرة عن الفترة من فبراير الى مستهل مايو 2017 ، فقد كان مستوى تذبذب صندوق جدوى ريت على أساس منفرد، أعلى من مستوى تذبذب الصناديق الأخرى الأقدم منه.

في التقرير السابق ، كنا قد أوضحنا أن أحد أسباب الرغبة الكبيرة من جانب المستثمرين في صناديق الاستثمار العقاري المتداولة ، يمكن أن تنشأ من حقيقة أن المحفظة الأساسية للأصول تحقق تدفقات نقدية مستقرة مما ينتج عنها توزيعات أرباح مضمونة ربما مفضلة للمستثمرين في ظل بيئة السوق الحالية. ولا نزال نعتقد، أن الرغبة المرتفعة حاليا في أدوات الاستثمار المحققة للعائد ، مثل صناديق الاستثمار العقارية المتداولة، من المحتمل أن تترجم الى طلب جيد لإصدارات السندات في المملكة.

ملحوظة: عقب نشر هيئة السوق المالية للائحة صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في أكتوبر 2016، تم تسجيل صندوقين من هذه الصناديق ، هما صندوق بنك الرياض ريت وصندوق الجزيرة موطن ريت ، في مؤشر تداول في 13 نوفمبر 2016 و15 فبراير 2017 ، على التوالي. كما تم تسجيل صندوق جديد ، هو صندوق جدوى ريت الحرمين، في 30 أبريل.

شكل5: أحجام التداول لصناديق الاستثمار العقاري المتداولة ، تبدو مستقرة في مايو/يونيو 2017 بعد أن حققت أحجام تداول مرتفعة في الفترة فبراير- بداية مايو 2017 (6.1% من قيمة التداول في سوق الأسهم السعودي)

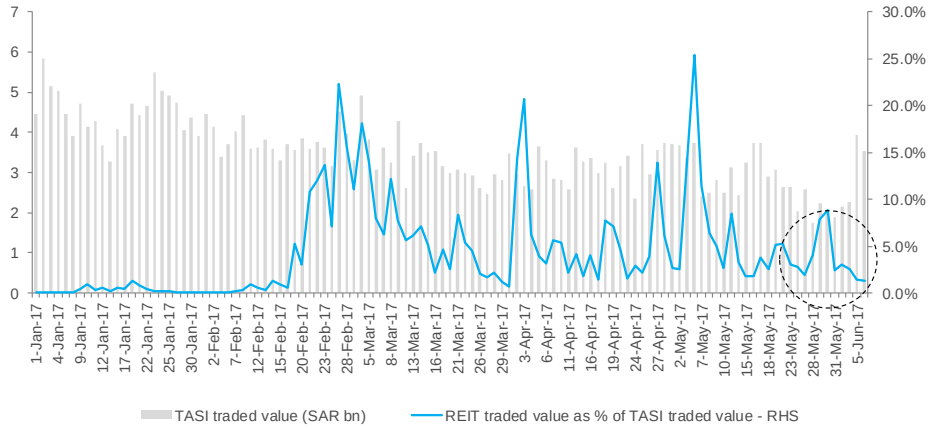

المصدر: تداول، الراجحي المالية.

استمرار ارتفاع ملكية الأسهم لصناديق الاستثمار السعودية /المؤسسات المالية المؤهلة

كما أوضحنا في تقاريرنا السابقة حول بيانات التداول وملكية الحصص في السوق، فان حص ملكية المؤسسات السعودية لا تزال مستمرة في الصعود ، وذلك أساسا على حساب المستثمرين الأفراد. وبينما كانت الجهات الحكومية ، هي المحرك الرئيسي لهذا الاتجاه على مدى الثلاث سنوات الأخيرة (حتى الربع الثالث 2016) ، فقد بدأت صناديق الاستثمار السعودية في المساهمة في هذا الاتجاه بدءا من الربع 2016 فصاعدا واستمرت في عام 2017 أيضا حتى تاريخه. وتعتبر مكاسب تملك الجهات الحكومية لحصص في السوق ، أكثر سلبية في طبيعتها (تفوق في الأداء عن طريق شركات رئيسية مثل سابك ، البنك الأهلي التجاري ، معادن ...الخ) ، بينما يعتبر تملك صناديق الاستثمار السعودية أكثر نشاطا في طبيعته، مدعوما بالشراء الصافي (أنظر الشكل 9).

وبينما كسبت الجهات الحكومية 650 نقطة أساس في ملكية السوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة (من 33.7% في يونيو 2013 الى 40.2% في مايو 2017)، فقد حققت صناديق الاستثمار السعودية 240 نقطة أساس في ملكيتها للأسهم في السوق خلال العام الأخير وحده (من 3.2% في مايو 2016 الى 5.6% في مايو 2017). وقد تحققت معظم مكاسب صناديق الاستثمار السعودية في أكتوبر –ديسمبر 2016 (مكاسب بلغت 200 نقطة أساس خلال هذه الفترة).

شكل6: المؤسسات لا تزال مستمرة في الاستحواذ على حصص ملكية في السوق...

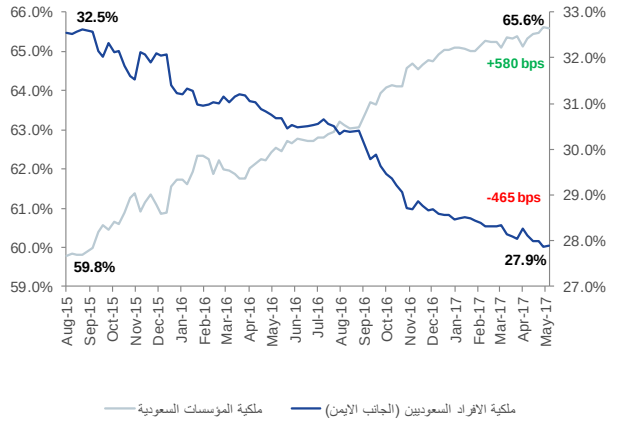

المصدر: تداول

شكل7: بدعم من المؤسسات الحكومية في المدى البعيد

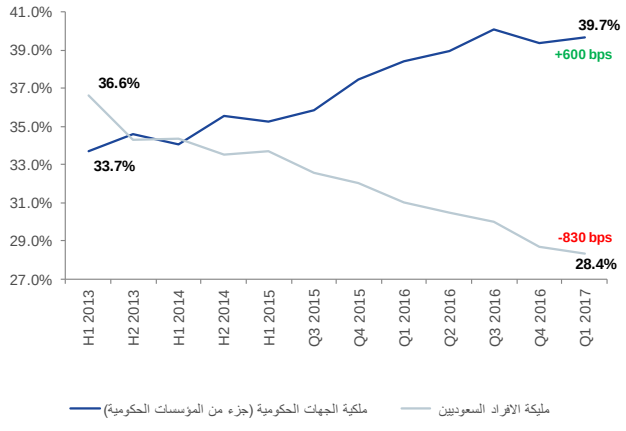

المصدر: هيئة سوق المال، تداول.

شكل8: الأفراد السعوديون مستمرون في التنازل عن حصصهم في السوق ، بقيادة المستثمرين الأفراد المتخصصين

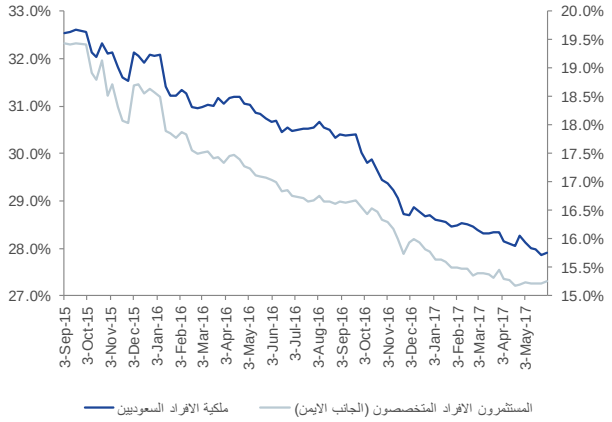

المصدر: تداول، الراجحي المالية.

شكل9: صناديق الاستثمار السعودية بدأت في الحصول على حصص في السوق خلال الثلاث ارباع الأخيرة

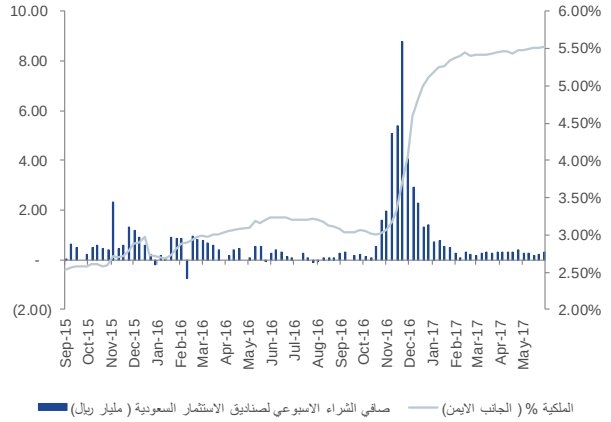

المصدر: تداول

ما هي وجهة نظر السوق ؟

في هذا التقرير ، حاولنا التطرق الى الاتجاهات العامة في السوق مستخدمين أحجام التداول وتغيرات الأسعار لقطاعات مختلفة:

- حسب قيمة التداول، شهدت قطاعات العقارات وصناديق الاستثمار العقاري المتداولة ، رغبة مرتفعة من المستثمرين خلال الثلاثة أشهر الأخيرة ، بينما شهدت قطاعات المواد (البتروكيماويات والإسمنت) والتأمين، رغبة منخفضة من المستثمرين.
- على أساس مستوى السعر ، فقد شهدت القطاعات التي يركز عليها المستثمرون (المواد الغذائية والمشروبات، والتجزئة) ارتفاعا بنسبة 13-14% في الثلاثة أشهر الأخيرة ، بينما شهدت قطاعات السلع الاستهلاكية المعمرة ، والملبوسات والسلع الرأسمالية ، انخفاضا في الأسعار.

في الأشكال التالية ، سوف نوضح القطاعات التي شهدت رغبة مرتفعة من قبل المستثمرين في الشهور الثلاثة الأخيرة. فإذا كانت مشاركة القطاع في قيمة التداول في سوق الأسهم السعودي أعلى /أقل مقارنة بمتوسطها التاريخي ، فان ذلك يشير الى احتمال ارتفاع / انخفاض رغبة المستثمرين في القطاع المعني.

شكل10: القطاعات الرئيسية : قيمة التداول مقارنة بالمتوسط التاريخي

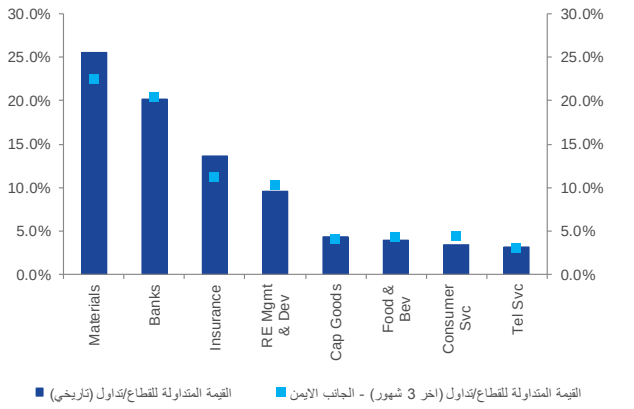

المصدر: تداول، الراجحي المالية.

شكل11: قطاعات أخرى : قيمة التداول مقارنة بالمتوسط التاريخي

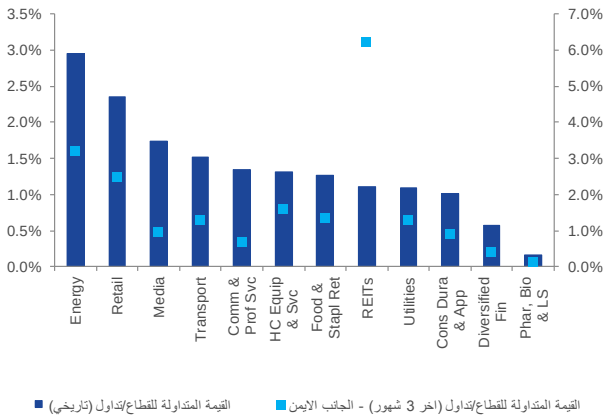

المصدر: تداول، الراجحي المالية.

شكل12: التغيرات في مستويات الأسعار (مارس - مايو 2017)

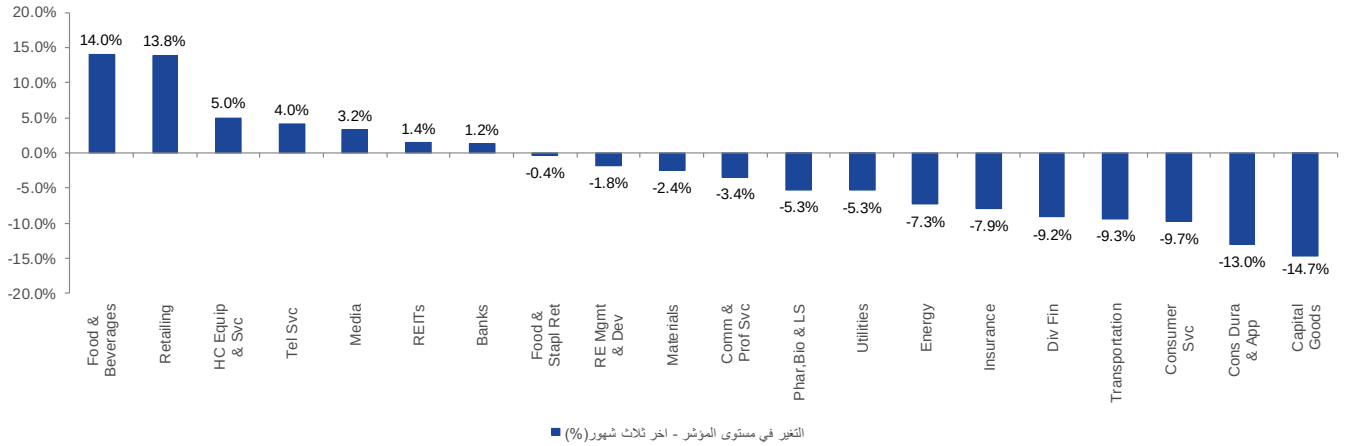

المصدر: تداول، الراجحي المالية.

ملحوظة : القطاعات التي تشهد حاليا ارتفاعا في رغبة المستثمرين (أو العكس) ، يتم تحديدها بمقارنة مساهمة القطاع في قيمة التداول في السوق في الثلاثة أشهر الأخيرة مقارنة بمتوسطها التاريخي (السنتين الأخيرتين).علاوة على ذلك، فان القطاعات التي تحظى برغبة عالية ،أو برغبة منخفضة من قبل المستثمرين ، يتم تحديدها على أساس تغير السعر (مستويات المؤشرات القطاعية).

خلال الفترة مارس 2017- مايو 2017 ، تفوقت قطاعات المستهلكين (التجزئة ، والمواد الغذائية والمشروبات)، في أدائها على جميع القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، كما تفوقت على تداول بنسبة 15% تقريبا خلال هذه الفترة. وقد استفاد قطاع التجزئة بشكل رئيسي من الأداء القوي لشركات الالكترونيات العاملة في مجال التجزئة ، التي حققت نتائج قوية للربع الرابع 2016 مدعومة ببعض العوامل التنظيمية المواتية والمكاسب التي تحققت لهذا القطاع من حيث حصته السوقية. وبالنسبة لقطاع المواد الغذائية والمشروبات ، فقد كان مدعوما أساسا بالارتفاع في أسهم شركة المراعي ، التي استمرت في الاستفادة من عاملين داعمين هما انخفاض أسعار السلع واحتمالات تحقيق أداء قوي في الربع الثاني 2017.وعلى صعيد قطاع السلع الاستهلاكية المعمرة ، فقد كان أداؤه أقل من أداء السوق بسبب ضعف انفاق المستهلكين خلال الفترة مارس- مايو 2017.وشهد قطاع السلع الرأسمالية أيضا ، انخفاضا في الأسعار بسبب نتائج الربع الأول 2017 نظرا لتباطؤ الانفاق الحكومي. وفي الجدول التالي ، سوف نوضح الأسباب الرئيسية وراء التغير الهام في الأسعار لبعض الأسهم خلال الفترة فبراير2017- أبريل 2017:

شكل13: الأسهم ذات تغيرات الأسعار الهامة (التغير في الاداء %)

الشركة	اداء السهم 3 اشهر (%)	التعليق
اكسترا	42	نتائج جيدة للربع الأول 2017، مكاسب قوية في حصتها في السوق، الى جانب سيطرة أفضل على التكلفة
صافولا	19	ارتفاع في سعر سهم صافولا متتبعا الارتفاع في سعر سهم شركتها الزميلة شركة المراعي (تملك صافولا حصة تبلغ 36.5% فيها)
المراعي	18	أرباح الربع الأول كانت أفضل من التقديرات ، مما يشير الى أن الفوائد المواتية من أسعار السلع والمستويات التشغيلية الفعالة لا تزال مستمرة. ويتوقع للربع الثاني أن يكون ربعا قويا نظرا لأن موسم رمضان ظل على نحو تقليدي ربعا لارتفاع الأرباح لشركة المراعي، بسبب الأداء القوي لقسم منتجات الألبان الطازجة والعصائر الرئيسي للشركة
فواز الحكير	17	نتائج أفضل من التقديرات للربع الأول. ويعتبر اعادة البدلات والعلاوات للعاملين بالدولة ، عاملا ايجابيا رئيسيا لشركة فواز الحكير نظرا لأن منتجاتها ليست استهلاكية رئيسية في طبيعتها
البنك الفرنسي	15	ارتفع سعر سهم البنك السعودي الفرنسي نتيجة للأخبار التي أفادت بأن كريدي أغريكول سيبيع حصته البالغة 31% في البنك الفرنسي
الحمادي	13	السهم كان منخفضا في وقت سابق وسجل ارتفاعا نتيجة لإعلان الشركة عن التشغيل التجريبي لمستشفاها الثالث
شاكر	(14)	انخفض سعر السهم بعد نتائج الربع الأول التي كانت أضعف كثيرا مما كان متوقعا
اسمنت نجران	(15)	نتائج ضعيفة للربع الأول نتيجة للانخفاض في حجم المبيعات (-45% على أساس سنوي مقابل -20% لمتوسط القطاع) وكذلك بسبب الانخفاض في سعر البيع
التصنيع	(19)	حدوث مزيد من الوضوح في أداء القطاع عقب العمل وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، أدى الى انخفاض في سعر السهم
سبكيم	(20)	النتائج الضعيفة والانخفاض في أسعار الميثانول ، أدت الى انخفاض سعر السهم
اسمنت الجنوبية	(23)	نتائج الربع الأول جاءت دون متوسط تقديرات المحللين بهامش كبير بسبب الانخفاض الحاد في متوسط سعر البيع المحقق للطن (-14% على أساس ربعي) بالإضافة الى الاتجاه الانخفاضي المستمر في التسليمات الشهرية (-13% على أساس سنوي في أبريل)

المصدر: الراجحي المالية.

وبعد دمج النقاط المتعلقة بقيمة التداول وبيانات الأسعار ، فان الخارطة التالية ، توضح القطاعات ذات قيمة التداول والأسعار المرتفعة /المنخفضة ، في محاور قيمة التداول والأسعار. وعموما ، فان القطاعات التي تحظى بقيمة تداول أعلى من المتوسط مع ارتفاع في سعر السهم ، تعتبر لديها ميلا لجذب رغبة المستثمرين . والعكس صحيح ، أي أن القطاعات التي تحظى بقيمة تداول أقل من المتوسط مع انخفاض في سعر السهم ،لا تعتبر لديها ميلا لجذب رغبة المستثمرين.

شكل14: يوضح القطاعات ذات أحجام / قيم التداول المرتفعة /المنخفضة : قيمة التداول والتغير في الأسعار في الثلاثة أشهر الأخيرة

	اقل من متوسط الاحجام	اعلى من متوسط الاحجام
انخفاض السعر	المواد الأساسية (بتروكيماويات واسمنت) التأمين السلع الرأسمالية النقل الاستثمار والتمويل الخدمات التجارية والمهنية الادوية السلع طويلة الاجل	تطوير العقارات المرافق العامة الطاقة الخدمات الاستهلاكية تجزئة الاغذية
ارتفاع السعر	الاتصالات الاعلام	البنوك التجزئة الراعية الصحية انتاج الاغذية الصناديق العقارية المتداولة

المصدر: تداول، الراجحي المالية.

الإخلاء من المسئولية والإفصاح عن معلومات إضافية لأغراض أبحاث الأسهم

خلاء من المسئولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية" ، الرياض ، المملكة العربية السعودية للاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها ، كلياً أو جزئياً ، أو بأي شكل أو طريقة ، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإطلاع عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو الإفصاح للآخرين عما تتضمنه من محتويات وآراء ، واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مضللة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

ينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملاءمة الاستثمار في أي أوراق مالية ، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة ، وينبغي للمستثمرين تفهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الوارد في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات ، إن وجد ، قد يتعرض للتقلبات وبأن سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن ، أو الدخل المتأتي من استثمارات معينة. وبناء عليه ، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسمالهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسئولين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك محللي البحوث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة ، بما في ذلك المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية ، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الآجلة أو الخيارات الأخرى أو المشتقات ، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بأداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية ، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها ، لا تكون مسئولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسارة أو أضرار أخرى قد تنشأ ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات واردة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كلياً أو جزئياً بأي شكل أو بأي وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أو معدة للتوزيع أو لاستخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى ، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعها القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.

شرح نظام التصنيف في شركة الراجحي المالية

تستخدم شركة الراجحي المالية نظام تصنيف مكون من ثلاث طبقات على أساس الاتجاه الصعودي المطلق أو الانخفاض المحتمل لجميع الأسهم في إطار تغطيتها باستثناء أسهم الشركات المالية وعدد قليل من الشركات الأخرى غير الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية :

"زيادة المراكز" Overweight: سعرنا المستهدف يزيد على 10٪ فوق السعر الحالي للسهم ، ونتوقع أن يصل سعر السهم للمستوى المستهدف خلال أفق زمني بحدود 6-9 شهور.

"المحافظة على المراكز" Neutral : نتوقع أن يستقر سعر السهم عند مستوى يتراوح بين 10٪ دون سعر السهم الحالي و 10٪ فوق سعر السهم الحالي خلال فترة 6-9 شهرا.

"تخفيض المراكز" Underweight: يكون سعرنا المستهدف أكثر من 10٪ دون مستوى السعر الحالي للسهم ، ونتوقع أن يصل سعر السهم إلى المستوى المستهدف خلال فترة 6-9 شهرا.

"السعر المستهدف" Target price: قد يكون هذا السعر مطابقا للقيمة العادلة المقدرة للسهم المعني ، ولكن قد لا يكون بالضرورة مماثلا لهذا السعر. وقد تكون هناك أسباب تبرر بشكل جيد عدم احتمال أن يصل سعر سهم من الأسهم إلى القيمة العادلة المحددة ضمن أفقنا الزمني. وفي مثل هذه الحالة ، نقوم بتحديد سعر مستهدف يختلف عن القيمة العادلة المقدرة لذلك السهم ، ونشرح الأسباب التي دفعتنا للقيام بذلك.

يرجى ملاحظة أن تحقيق أي سعر مستهدف يخضع لأوضاع السوق بوجه عام والاتجاهات الاقتصادية وغيرها من العوامل الخارجية ، أو إذا كانت الأرباح أو الأداء التشغيلي للشركة المعنية يتجاوز أو دون مستوى توقعاتنا.

للاتصال

مازن السديري
مدير إدارة الأبحاث
هاتف: 9449 211 11 966+
البريد الالكتروني: alsudairim@alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية
إدارة البحوث
طريق الملك فهد, المكتب الرئيسي
ص ب 5561 الرياض 11432
المملكة العربية السعودية
بريد الكتروني:
research@alrajhi-capital.com
www.alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية تعمل بموجب ترخيص هيئة السوق المالية السعودية رقم 07068/37